الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل

نظام حماية الأجور

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل

أهداف نظام حماية الأجور

- حماية أجور العاملين في القطاع الخاص.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن عمليات دفع الأجور ومدى التزام المنشآت بدفع أجور العمال في الوقت والقدر المتفق عليهما.
- تقليل المنازعات العمالية المتعلقة بالأجور.
- تفعيل دور الرقابة من خلال المؤشرات الإستباقية للنظام.
- الإلتزام بمبدأ حماية أجور العمال.
- توفير حلول مبتكرة تساعد أصحاب العمل على تعزيز الحماية وتوفير الوقت والجهد والمال في عمليات صرف الأجور.
- القيام بخطوات جادة لتوفير بيئة عمل آمنة تعزز استقرار علاقات العمل في سوق العمل عبر حماية حقوق جميع الأطراف.
- تعزيز مبدأ الشفافية والتنافسية بين أطراف علاقة العمل.
- ضمان إبقاء وزارة العمل على إطلاع دائم على البيانات المتعلقة بالأجور في القطاع الخاص ومدى التزام المنشآت بدفعها
- السرعة في اتخاذ الإجراءات الوقائية في المنازعات العمالية المتعلقة بالأجور

الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل

آلية عمل نظام حماية الأجور

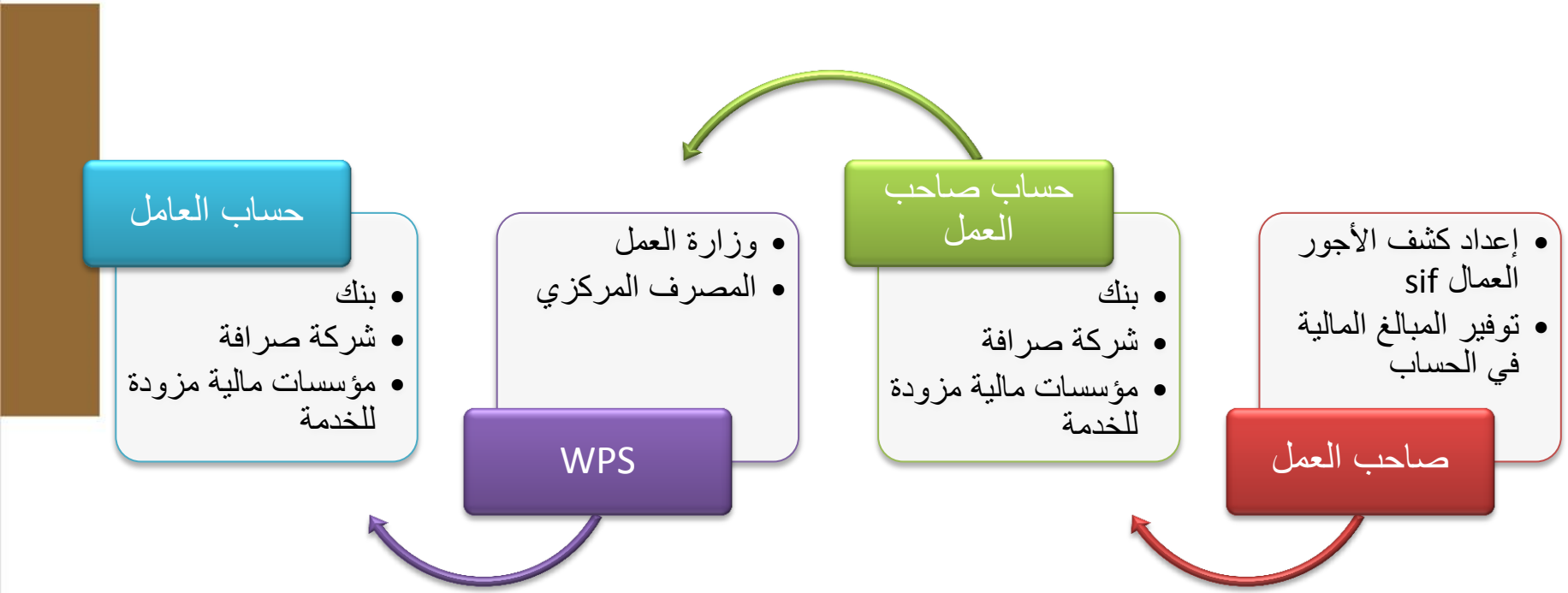

الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل

التحديات

- وجود أعداد كبيرة من المنشآت الصغيرة بأعداد عمالة قليلة وبإمكانيات ضعيفة.
- التحديات البشرية والمادية، والتي تتضح في أعداد مفتشي العمل مقارنةً بأعداد العمالة وأعداد المنشآت.
- تزاحم العمال على أجهزة الصراف الآلي.
- محاولات تقديم معلومات خاطئة لنظام حماية الأجور بهدف التحايل.

الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل

النتائج

- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات شاملة عن كل عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص ومدى التزام المنشآت العاملة بدفع الأجور في الوقت والقدر المتفق عليهما.
- تطوير منهجيات وسياسات التفتيش خصوصاً في الإجراءات الإدارية والجزائية التي تتخذها الوزارة في حال تأخر المنشأة عن سداد الأجور.
- تطوير سياسات الأجور.
- تصحيح الممارسات السلبية من خلال كشف العلاقات الصورية والمنشآت الوهمية.

الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل

التطلعات المستقبلية

- تطوير آليات التعامل مع بيانات الأجور من خلال التفصيل في بيانات الأجور المدفوعة عبر نظام حماية الأجور
- الإستفادة من بيانات النظام وذلك بإتخاذ إجراءات وطنية ضد المنشآت المخالفة من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية.
- الإستفادة المثلى من قاعدة البيانات الشاملة على المستوى الوطني في رسم السياسات والقرارات المتعلقة بالشأن العمالي.